

الأمطار تحول القصيم لبرك مائية وغضب لسوء البنية التحتية



التغيير

تحولت شوارع منطقة القصيم داخل المملكة إلى برك مائية كبيرة إثر هطول أمطار غزيرة، تسببت في غرق عدد من أحياء وشوارع المنطقة وتعطيل حركة السير.

وتداول نشطاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مقاطع فيديو تظهر ارتفاع منسوب المياه بسبب غزارة الأمطار، ما أدى إلى غرق عدد من أحياء والشوارع.

وبحسب وكالة الأنباء الرسمية فإن الأمطار الغزيرة هطلت على عدة مدن في منطقة القصيم من بينها بريدة ومحافظات عنيزة والبكيرية والرس والبدايع.

وسبق أن عبر مواطنين عن غضبهم من سوء البنية التحتية في حي النافية بمدينة الهفوف بفعل إهمال نظام آل سعود وفساد رموزه.

وشكى هؤلاء من إهمال الحكومة للبنية التحتية في الحي، وانتشار الحفريات والروائح والبعوض بشكل كبير حول المستنقعات.

وقال عضو الاتحاد العربي لعلوم الفضاء والفلك خالد الزعاق إن الأمطار التي تعم مناطق المملكة تعتبر طبيعية جداً، ولكن البنية التحتية السيئة جعلت الأمر الطبيعي أمراً كارثياً، فعدم وجود شبكة تصريف وخاصة الجسور جعلت المركبات تعلق في بحر من المياه.

وعلق المستشار السابق في التخطيط الاستراتيجي في شركة أرامكو برجس البرجس، على فشل البنية التحتية في مواجهة الأمطار إلى سببين هما فساد المشاريع وغياب "الهندسة وإدارة المشاريع".

وقال إن من أكبر المشاكل في المشاريع هي طريقة الترسية، فالمشروع يعطى للمقاول بالتوصية في كثير من الأحيان، وهذا يؤثر على اهتمام المقاول ويعد عاملاً رئيساً في تعثره.

وأشار برجس إلى أن حجم المشاريع التي تعمل عليها شركتي سعودي أوجيه وبن لادن يفوق ثلاثمائة وخمسين مليار ريال (93 مليار دولار)، وهذا الاحتكار -يضيف البرجس- يدفع الشركتين لتفويت المشاريع لشركات الباطن، مع مشاركتها الأرباح على حساب الجودة ومراحل التنفيذ.

ورأى البرجس أن السبب الثاني لا يقل أهمية عن الفساد، موضحاً أن المشاريع الحكومية تعتمد على الشركة الاستشارية لإدارة المشروع و"التي هي تتخاذل وتتواطأ مع المقاول"، ووصف الشركات الاستشارية بـ "بؤرة الفساد".

وانتقد البرجس عدم وجود وزارة للهندسة وإدارة المشاريع، رغم أن قيمة مشاريع البلد التنموية تقدر بتريليوني ريال (533 مليار دولار) في خمس سنوات، خصوصاً وأنه يُدفع ما بين 10% إلى 15% من قيمة هذه المشروعات للشركات الهندسية.

ورغم ما مرت به المملكة من اضطرابات جوية في السنوات الأخيرة نتج عنها خسائر بشرية ومادية بالغة إلا أنه لا توجد في المملكة "إدارة معلنة للأزمات والكوارث"، وإنما كل قطاع يعمل على "نموذج" على حد

